الأزمة الاقتصادية في إقليم كردستان وأثرها على الاستثمار الأجنبي

The Economic Crisis in Kurdistan Region and its Impact on Foreign Investment

د/صباح نوري عباس المحياوي،الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق.
sa514960@gmail.com

الملخص:

مما لاشك فيه أن الاستثمار الاجنبي يلعب دورا مهما في ردم الفجوة الادخارية في البلدان النامية عموما والعراق بشكل خاص. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة المبذولة من قبل هذه البلدان في استقطاب الاستثمارات الاجنبية الا أننا نلاحظ قلة الاستثمارات مقارنة بالجهود المبذولة والحوافز المقدمة لتشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبي المباشرة على مختلف القطاعات الاقتصادية. وأن أقليم كردستان لايبتعد كثيراً عن هذه الحقيقة. أن الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية المختلفةيلعب دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من تدفق الاستثمارات الاجنبية بشكل أوسع على أقليم كردستان بعد عام 2006 أستنادا الى إحصائيات هيئة الاستثمار في الاقليم الا ان نسبة الاستثمار الاجنبي والبالغة 13.72 % من اجمالي الاستثمارات وفي مختلف القطاعات هي نسبة ضئيلة. يسعى هذا البحث لتناول حجم الاستثمارات الاجنبية في الاقليم للمدة 2006-2016 ومدى تاثرها بالازمة الاقتصادية في الاقليم استنادا الى فرضية أن الاستثمار الاجنبي يتاثر بشكل او باخر بالعوامل الاقتصادية في البلد المضيف. البحث ينتهج المنهج الاستقرائي الوصفي معززاً بالبيانات المتوفرة من جهات عديدة عن حجم الاستثمارات وتوزيعها فيما بين مناطق الاقليم. وذلك من خلال التطرق لمفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وانواعه بشكل موجز, والحوافز المقدمة من الاقليم لجذب الاستثمارات, والتطرق الى تحليل حجم الاستمارات الاجنبية المتدفقة الى الاقليم قبل وبعد الازمة الاقتصادية, وأيضا يتناول البحث مقترحات نعتقد بمساهمتها في زيادة حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لاقليم كردستان في المستقبل.

الكلمات المفتاحية:الاستثمار الاجنبي، النمو الاقتصادي، إقليم كردستان.

Abstract:

The Foreigninvestment is considered one of the paramount of contemporary world for its different advantages in all aspects of life. Therefore, many developing countries tried to make radical improvements in economic administration and introduce legislations, which encourage and attract foreign investment. Tourism has a distinguish position in investment strategies, especially in developing as an activity which has cultural, social and economic effects. Therefore, many countries considered developing this activity by facility the process of foreign investment. Due to the fact, Iraqi Kurdistan Region is enjoying considerable security stability since the nineties of the last century. Add to this the decisions enacted by the local governments among which law, enactment and removing the difficulties that hinder their work in order to attract the foreign capitals, the private sector in particular. This is enhanced by the availability of the tourist, natural historical and religious capacities of attracting and increasing the investments.

Key words:. Economic growth,Foreign Investment,Kurdistan Region

JEL classification :F21.

Received:25/10/2017
Revised:30/06/2017
Accepted:25/08/2017
Online publication date: 07/10/2017

المقدمة:

إن إقليم كُردستان مثل غيره من المناطق النامية يتوفر فيه فرص كبيرة للاستثمار، بسبب تبنيه سياسة الاقتصاد الحر، وكذلك تمتعه باستقرار نسبي، بالإضافة إلى كثرة الموارد الطبيعية فيه من الثروات الطبيعية، والمصايف، والأماكن الدينية، لكن هذه البيئة الاستثمارية غير مدعمة بمحفزات عصرية ملائمة مع الواقع الاقتصادي الجديد على الرغم من تبني إقليم كُردستان مجموعة من الإجراءات التحفيزية الرامية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل إصدار قانون للاستثمار يتضمن الكثير من الحوافز الاقتصادية والجمركية والضريبية، إلا أن حجم التدفقات الاستثمارية الاجنبية ماتزال دون المستوى المطلوب بسبب العديد من العوامل التشريعية، والقضائية، والإدارية في مقدمتها الروتين وبطء إنجاز الإجراءات التي تسبق إقامة المشروعات الاستثمارية، ولكن التاثير الاكبر في السنوات الاخيرة كان للازمة الاقتصادية الناجمة عن أنخفاض أسعار النفط وتراجع أيلادات الحكومة المركزية وحكومة الاقليم في أن واحد ومن هنا تبرز مشكلة البحث. يسعى هذا البحث للتطرق الى حجم الاستثمارات الاجنبية في الاقليم للمدة 2006-2016 ومدى تاثرها بالازمة الاقتصادية في العراق عموماً والاقليم بشكل خاص أستنادا الى فرضية أن الاستثمار الاجنبي يتاثر بشكل او باخر بالعوامل الاقتصادية في البلد المضيف. البحث ينتهج المنهج الاستقرائي الوصفي معززاً بالبيانات المتوفرة من جهات عديدة عن حجم الاستثمارات وتوزيعها فيما بين مناطق الاقليم.

1. الاستثمار الاجنبي المباشر، المفاهيم والانواع

1.1 تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج مباشرة في العمل في الوحدات الصناعية والإنشاءات والتمويل، والزراعة، أو خدمة. وأن الدافع وراء هذا الاستثمار الأجنبي المباشر هو الربح[1]. كماأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعني أن المستثمر يمارس تأثيرا قويا على إدارة مؤسسة أنشئت في البلد المضيف [2]. ويعرف أيضا بأنه يسمح للشركة الأم للسيطرة على الأصول الأجنبية، بما في ذلك تلك الممولة من الأرباح المدورة وعن طريق الاقتراض من الدائنين المحليين أو الأجانب [3]. ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فأن الاستثمار الاجنبي المباشر هو تملك مجموعة من الأصول من قبل الأجانب ذات القيمة الاقتصادية [4].

الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً هو مجموع الأموال المودعة خارج النظام الاقتصادي المحلي من قبل المستثمر [5]. الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفق رأس المال الاستثماري في البلدان المضيفة لتحقيق المنافع وتعظيم الأرباح. ويمكن أيضا أن تكون مشتركة مع رأس المال المحلي في تلك البلدان [6]. الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة عناصر، وهي الاستثمار في الأسهم، والأرباح المعاد استثمارها، والقروض داخل الشركة [7].

على الرغم من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في العقود الماضي. الا أن هناك مناقشة حول الآثار السلبية والإيجابية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم. الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساعد في التنمية وفي خلق بيئة اقتصادية أفضل. الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تدعم نمو نصيب الفرد من الدخل القومي في البلد المضيف. وهو يعمل على توسيع طرق استخدام الإدارة الحديثة والمواد الخام المحلية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد في تطوير وتدريب الموارد البشرية [8]. ومع ذلك، فإنه لا يمنع من وجود تأثيرات سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والمنافسة في الأسواق المحلية.

2.1 أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر

هنالك تقسيمات عديدة للاستثمار الاجنبي تختلف باختلاف الرؤيا من قبل الاقتصاديين وأدناه بعض أنواع الاستثمار الاجنبي:

a. التراخيص: هو اتفاق أو عقد بين شركة متعددة الجنسياتوالمستثمر المحلي، التي يشار إليها أحيانا باسم "اتفاق الامتياز [9] من خلال هذا الاتفاق، المستثمر الأجنبي يعطي الحق للمستثمر استخدام التكنولوجيا الوطنية أو العلامة التجارية. التي تساعد المستثمر الأجنبي في تحويل أساليب الإنتاج والمنتجات إلى أسواق جديدة.

b. تسليم المفتاح؛ هو اتفاق بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي. وينص على أن المستثمر المحلي يجب أن يدفع قيمة المشروع للمستثمر الأجنبي. على ان يقدم المستثمر الأجنبي على تصميم المشروع وأساليب التشغيل والصيانة، والإدارة (وخصوصا في مرحلة البداية). والبلد المضيف دفع تكلفة الحصول على الآلات، بالإضافة إلى تكاليف النقل [10].

c. العقود الإدارية. هو اتفاق بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف. وبموجب هذه الاتفاقيةالمستثمر ألاجنبي يعمل جزء من عمليات مشروع معين في البلد المضيف للمشاركة في الأرباح [11].

d. عقد الوكالة. هذاالنموذج يظهر في مجال التجارة، وهو اتفاق بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف. وبموجب هذا العقد، واحدة من الأطراف توظف طرف آخر يدعى وكيل لتسهيل بيع السلع والمنتجات من المستثمر الأجنبي إلى المستهلك النهائي.

e. بناء المشاريع المشتركة (CJV) وهو عقد بين اثنين أو أكثر من شركات (وحدات التصميم، وموردي المعدات، مقاولي البناء) توقع عقد تحالف لتشكيل كونسورتيوم تقديم عروض مشتركة لتنفيذ مشروع من خلال أشكال مختلفة (المالية، الموارد البشرية، الخ)[12].هذا الاستثمار (CJV) يمكن أن يكون في واحد من ثلاثة أشكال: الأشكال القانونية والشراكة كونسورتيوم / تعاقدية، أو شركة.

2. الاستثمار الاجنبي في العراق بعد عام2003

1.2: لماذا الاستثمار في العراق

يتمتع العراق بموقع محوري على مدى التاريخ في الخليج العربي ومنطقة الشرق الاوسط، فهو يملك موانئ ومطارات ذات اهمية استراتيجية ويمكن لها ان تثبت انها في موقع توزيع وتجارة بكلفة اقل.ان موقع العراق الاستراتيجي وعدد سكانه واسعار الكلف التنافسية فيه اسباب تجعل منه موقعاً ممتازاً للتصدير الى المنطقة والعالم. مع هذا، كلنا نعرف ان معظم البضائع المباعة في العراق اليوم هي بضائع مستوردة، فأن سوق العراق المحلية المتمثلة بـ 34 مليون نسمة تقدم فرصة واضحة لإنتاج وبيع البضائع والخدمات لتوفير بدائل الاستيراد.

يحتوي العراق على احد اكبر احتياطي الهايدروكاربون في العالم. يعد احتياطي العراق المثبت بـ 143 مليار برميل، ويقدر احتياطي النفط العراقي غير المكتشف وهو ثاني اكبر احتياطي بالعالم بحوالي 300 مليار برميل. كما انه يمتلك احتياطي غاز بحوالي 127 ترليون متر مكعب كما ان العراق غني بالمعادن الاخرى مثل الكبريت والفوسفات والحديد.

هنالك احتياجات استثمارية في جميع قطاعات الاقتصاد العراقي حيث طرحت الحكومة العراقية اكثر من 500 فرصة استثمارية بمختلف القطاعات حسب الخارطة الاستثمارية المعدة لغايةالعام 2013 حسب احصائيات هيئة الاستثمار العراقية تشمل البناء والصناعة والزراعة والسياحة والاسكان والاتصالات والرعاية الصحية. ان معظم هذه الاستثمارات متوفرة آنياً ويمكن الحصول على المزيد من التفاصيل من خلال الاتصال بالهيئة الوطنية للاستثمار.

ان القوة العاملة في العراق تتمتع بتعليم جيد، حيث ان 21% من السكان هم من خريجي الدراسة الاعدادية والكليات و14% من ذوي المؤهلات التقنية والاكاديمية كما ان العراق غني بتخصصات معينة مثل الهندسة والطب والزراعة وكذلك احتوائه على عدد كبير من ذوي المهارات الادارية والمنظماتية.وقد بلغ عدد السكان من الشباب ما يقارب 9,3 ملوين نسمة.

تعد الكلف الاساسية في العراق من اكثر الكلف تنافسية في المنطقة والعالم فعلى سبيل المثال، اجور المهندس في العراق ارخص بنسبة 89% مما هي عليه في الامارات العربية المتحدة والمشغل الماهر 92% ارخص مما هو عليه في المملكة المتحدة بينما تكون معدل الاجور ارخص بكثير مما هي عليه في الولايات المتحدة واوربا وعندما يدمج هذا العامل مع توفر الخريجين والمهنيين تخرج بقيمة ممتازة لاموال الاستثمار المقترحة[13].

يقدم العراق اعفاء من كافة الضرائب لمدة عشر سنوات للمستثمرين بما فيها ضريبة الشركة والرسوم. يمكن لهذه الفترة ان تمدد الى 15 سنة اخرى اذا كان المشروع مشترك مع اغلبية من المساهمين العراقيين. هنالك المزيد من الحوافز التي تشمل حق إعادة جذب الاستثمارات والأرباح الناتجة عن الاستثمار وحق توظيف العمالة الاجنبية عند الحاجة اليهم وثلاث سنوات اعفاء من رسوم استيراد المعدات المطلوبة كما ان الحكومة العراقية تضمن عدم تأميم أو مصادرة الاستثمارات

المستثمرون يستفادون من نسبة الضريبة المنخفضة على الشركات في العراق حتى بعد انتهاء فترة السماحات الضريبية حيث تكون النسبة 15% فقط وهي تعد من اكثر النسب تنافسية في المنطقة والعالم. ان كلا من فترة الاعفاء الضريبي والنسبة المنخفضة بعدها ستعمل على مساعدة المستثمر على الربح السريع وتشجع على اعادة الاستثمار.

وكردستان كجزء من العراق الفيدرالي التي تشمل المحافظات الثلاث أربيل والسليمانية ودهوك والتي تصنف كملاذ أمن ومنطقة جذب للعديد من المستثمرين المحليين والاجانب بسبب توفر عوامل جذب عديدة نذكر منها[14]:

a. الموارد البشرية والطبيعية:

الموارد البشرية والطبيعية من العناصر المهمة المؤثرة في مناخ الاستثمار التي تشكل عناصر جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر, حي أن وفرة الموارد البشرية والطبيعية في البلدان المضيفة يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج إلى أقل ما يمكن وبالتالي زيادة الأرباح. أن توافر الموارد البشرية المتخصصة والمهنية

والأيدي العاملة الرخيصة تشكل دافعاً للاستثمار لانها تساهم في انخفاض التكاليف الإنتاجية الذي يؤدي إلى دعم القدرة التنافسية للشركات الأجنبية وخصوصاً تكاليف عنصر العمل. لهذا تسعى الشركات إلى أنشاء المصانع في الدول النامية للاستفادة من انخفاض معدلات الأجور.

الموارد الطبيعية تتوفر أيضا في الإقليم وخصوصاً مصادر الطاقة وفي مقدمتها الغاز الطبيعي والنفط إذ يبلغ احتياطي الغاز المؤكد 3 تريليون متر مكعب, ويبلغ احتياطي النفط المؤكد في الإقليم 45 مليار برميل.

b. الاستقرار الاقتصادي:

إن ضعف عنصر الاستقرار الاقتصادي والسياسي يعد أحد المحددات الرئيسة التي تسهم بشكل فاعل في تحجيم البيئة الاستثمارية الجيدة ، أضافة أيضا الى استقرار أسعار العملة حيث تعد أسعار الصرف احد العناصر الأساسية التي تؤثر في بيئة الاستثمار نظراً لما يعكسه من وضع للعملة المحلية وأثر ذلك على الصادرات. وتعد أسعار الصرف أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس المخاطر الاقتصادية في مؤشر التنافسية، لقد استخدم الاقتصاديون مؤشرات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في قياس القدرة التنافسية بين الدول وتقدير أسعار الصرف التوازنية، لذا فأن استقرار أسعار صرف العملة تعد أحد أبرز المكونات الاقتصادية للبيئة الاستثمارية في كردستان والعراق.

c. البنيـة التحتيـة:

البنية التحتية للبلد المضيف لها تأثيرا كبيراً في تكاليف النقل والإنتاج والنقل، الأمر الذي يستدعي توفير بنية تحتية حديثة ومتطورة من اجل إن تسهم في جذب الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي ، إذ إن البلدان التي تمتلك بنية تحتية ضعيفة تواجه مصاعب في جذب حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية. في أقليم كردستان يتوفر البعض من عناصر البنية الأساسية ، لكنها تحتاج إلى استثمارات كبيرة لتطويرها وخصوصا في قطاع الكهرباء لأن الشركات الأجنبية تهتم كثيراً بمدى توافر البنية التحتية الذي يؤثر كثيراً في طبيعة القرار الاستثماري لها مع ما تتسم به الإمدادات الكهربائية من أنقطاع مؤقت يلحق الضرر بالآلات ، وبالتالي تميل الشركات إلى الاعتماد الذاتي على الإمدادات مما يجعل الكلفة أعلى.

2.2: معوقات الاستثمار في إقليم كردستان

على الرغم من توفر عوامل جذب عديدة قد تساهم في تدفق الاستثمارات الاجنبية الى أقليم كردستان الا ان هذا لايمنع من وجود معوقات تحول دون أن يكون هذا التدفق بمستوى الطموح. ويمكن الاشارة الى أبرز معوقات الاستثمار في الاقليم في النقاط التالية:

1 - قلة المهارات البشرية المتخصصة والمهنية في الإقليم.
2 - غياب الاستقرار السياسي والأمني في العراق الذي يولد نوع من انعدام الثقة.
3 - انتشار الفساد الإداري بشكل كبير مما يولد زيادة في تكاليف الاستثمار.
4 - تدني مستوى البنية التحتية بشكل عام والطاقة والمياه بشكل خاص.
5 - تدني مستوى الخدمات المالية والمصرفية وتخلفها.
6 - عدم وجود نظام ضريبي كفؤء.
7 - الخلافات المستمرة بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم بسبب الكثير من القضايا العالقة.
8 - أعتماد أقتصاد كُردستان على موارد حكومة الإقليم بشكل كبير والمعتمد بالاساس على حصة الاقليم من الموازنة الاتحادية مع ضعف كبير في القطاع الخاص والاستثمارات المحلية في عملية التنمية.

3. الاستثمار الاجنبي في أقليم كردستان للمدة2006-2016

منذ صدور قانون الأستثمار رقم (13) لسنة 2006 في أقليم كردستان وتعديلاته في الأعوام (2009 ، 2013) وما أضافه من مميزات جديدة للمستثمرين ، فأن هيئة الاستثمار في أقليم كردستان منحت منذ العام 2009 ولغاية 2016 (1336) أجازة أستثمارية بقيمة أجمالية تصل الى (90,1) مليار دولار موزعة على مختلفة القطاعات.

كما أعلنت عن (940) فرصة أستثمارية خلال عام 2015 وما يقارب لـ(992) فرصة أعلنت خلال عام 2016 موزعة على المحافظات الثلاث في الاقليم ولمختلف القطاعات الأقتصادية. كما يوضح ذلك الجدول رقم (1) أدناه والذي يوضح توزيع الاستثمارات الاجنبية بين مختلف القطاعات الاقتصادية في الاقليم للمدة بين 2006-2016.

ويتضح من خلال الجدول ان قطاع الصناعة قد احتل المرتبة الاولى في أستقطاب الاستثمارات الاجنبية من بين القطاعات الاقتصادية الاخرى. قطاع المساكن أحتل المرتبة الثانية من أجمالي الاستثمارات. ويمكن ان نعزى ذلك الى كثرة الاستثمارات الاجنبية في قطاعالصناعات الانشائية(السمنت, الطابوق) بشكل خاص والذي انعكس بشكل او باخر على قطاع المساكن وذلك لحاجة الاقليم الى المزيد من الوحدات السكنية والتجارية بسبب أزمة السكن المتفاقمة من سنوات طويلة, يضاف الى ذلك مايمثله قطاع السكن من فرص ربحية عالية وسريعة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى.

جدول رقم (1):الاستثمار الاجنبي المباشر موزع حسب القطاعات الاقتصادية في أقليم كردستان للمدة2006-2016

القطاع الاقتصادي	راس المال (مليون دولار)	نسبة الاستثمار الاجنبي من أجمالي الاستثمارات (%)
الزراعة	725.02	1.54
الثقافة	12.30	0.03
البنوك	753.70	1.61
الاتصالات	220.89	0.47
التعليم	708.64	1.51
الصحة	893.88	1.9
المساكن	14985.79	31.92
الصناعة	17457.78	37.18
الخدمات	84.98	0.18
الرياضة	92.72	0.20
السياحة	6848.71	14.59
التجارة	4064.91	8.66
النقل	104.20	0.22
الاجمالي	52.46953	100%

المصدر: هيئة الاستثمار - أقليم كردستان

1.3: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية

أجمالي الاستثمارات بكافة أشكالها في الاقليم للمدة 2006-2016 بلغت بحدود 47 مليار دولار, كانتنسبة الاستثمار الاجنبي منها 13% من اجمالي الاستثمارات في الاقليم وبمبلغ قدره 6.1 مليار دولار, في حين أن نسبة التشغيل المشترك بلغت 8.6 % من اجمالي الاستثمارات وبمبلغ قدره 4 مليار دولار, في حين أن 78.4 % من اجمالي الاستثمارات وبمبلغ قدره 36.8 مليار دولار كانت أستثمار محلي[14].

لقد توزعت الاستثمارات الاجنبية على قطاعات متعددة أبرزها الصناعة,بناء المساكن, السياحة, التجارة, الصحة وغيرها. أن قطاع الصناعة قد أحتل المرتبة الاولى في حجم الاستثمارات بالنظر لدخول أستثمارات واسعة في قطاع صناعة السمنت لتلبية الطلب المتزايد لهذه المادة خصوصاً وأن قطاع بناء المساكن قد أحتل المرتبة الثانية بالنظر للحاجة المتزايدة على الوحدات السكنية سواء من قبل سكان الاقليم أو من قبل سكان المحافظات العراقية الاخرى الذين انتقلوا للعيش في الاقليم بسبب الظروف الامنية الصعبة في محافظاتهم وعدم توفر الخدمات.

أن التوزيع الجغرافي للاستثمارات فيما بين محافظات الاقليم الثلاث يتضح من خلال الجدول رقم (2) أدناه, حيث يتضح أن محافظة أربيل قد أحتلت المرتبة الاولى في عدد المشاريع وقيمة راس المال من الاستثمارات الاجنبية حيث بلغ عدد المشاريع المنفذة 35 مشروع أجنبي براسمال أجمالي بحدود 4.7 مليار دولار. محافظة دهوك كانت بالمرتبة الثانية حيث بلغ عدد المشاريع المنفذة 10 مشاريع برأسمال أجمالي بحدود 1.3 مليار دولار. في الرتبة الثالثة والاخيرة كانت محافظة السليمانية وبعدد مشاريع قدره 2 وبرأسمال أجمالي بحدود 31 مليون دولار.

جدول رقم (2):إجمالي الاستثمارات الاجنبية والمحلية في الاقليم للمدة2006-2016

المحافظة	عدد المشاريع استثمارات أجنبية	رأس المال أستثمارات أجنبية (الف دولار)
دهوك	10	1342938.43
أربيل	35	4731346.56
السليمانية	2	30682.87

المصدر: هيئة الاستثمار- أقليم كردستان

2.3: الاستثمارات الاجنبية والازمة الاقتصادية في الاقليم

أقليم كردستان أمتاز عن بقية مناطق العراق بخصوصية الاستقرار السياسي والامني النسبي بعد عام 2003, الامر الذي وفر أرضية مناسبة لتدفق الاستثمارات الاجنبية بشكل أكبر مما عليه في مناطق العراق الاخرى, أضافة طبعا الى ما يمتلكه الاقليم من مقومات جذب سبق وان تم الاشارة اليها أنفاً.

ان حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة وان كانت اكبر حجماً في الاقليم مما هي عليه في باقي مناطق العراق الا انها ومن دون شك تبقى دون مستوى الطموح, كما وأن هذه الاستثمارات تاثرت بشكل او باخر بالازمة الاقتصادية التي تعرض لها العراق بشكل عام والاقليم بشكل خاص في عام 2014 ومازالت أثارها ليومنا هذا. سنتناول حجم الاستثمارات الاجنبية في الاقليم قبل وبعد الازمة الاقتصادية من خلال مايلي:

a. الاستثمارات الاجنبية في الاقليم للمدة 2006-2014

بدأت الازمة الاقتصادية في العراق في عام 2014 على أثر الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية وتراجع أيرادات الموازنة العراقية بسبب أعتمادها الرئيس على مورد النفط كمصدر رئيس للموازنة.

أستناداً الى هيئة الاستثمار في أقليم كردستان فأن أجمالي الاستثمارات الاجنبية في الاقليم للمدة 2006-2014 قد بلغت 5.2 مليار دولار وهذا يمثل حوالي 11% من أجمالي الاستثمارات في الاقليم, وقد بلغ مجموع التراخيص الممنوحة 40 رخصة في مختلف القطاعات الاقتصادية, وكما يوضح ذلك الجدول رقم (3).

جدول رقم (3):الاستثمارات الاجنبية في الاقليم للمدة2006-2013

السنة	رأس المال مليون دولار	نسبة الاستثمارات الاجنبية الى أجمالي الاستثمارات في الاقليم	عدد رخصالاستثمار الاجنبي الممنوحة
2006	-	-	-
2007	735.00	%1.57	2
2008	273.044	0.58%	5
2009	128.703	0.27%	5
2010	858.752	1.83%	5
2011	279.489	0.60%	8
2012	494.552	1.05%	10
2013	2438.66	5.19%	5
المجموع	5208.2	11.09%	40

المصدر: هيئة الاستثمار- أقليم كردستان

b. الاستثمارات الاجنبية في الاقليم بعد الازمة الاقتصادية في العراق

أثرت الازمة الاقتصادية في العراق على تدفق الاستثمارات الاجنبية الى الاقليم على أعتبار ان حصة الاقليم من الموازنة الاتحادية والبالغة 17 % سنويا قدقطعتها الحكومة المركزية في عام 2014 منذ ان أن أقام الاقليم خط أنابيب نفطي خاصا به إلى تركيا وبدأ في التصدير بشكل مستقل وأن كانت هذه الحصة قد خضعت منذ ذلك العام وحتى وقتنا الحاضر الى التوافقات السياسية التي تدفع الى أطلاقها أحياناً والى أيقافها في أحيان كثيرة. انخفضت بالتالي موارد الاقليم المالية بشكل كبير للمدة من عام 2014-2016 ومازلت مستمرة لحد وقتنا الحاضر نتيجة لانخفاض أسعار النفط عالمياً (المصدر الوحيد والرئيس لايرادات الموازنة الاتحادية والاقليم). هذا الانخفاض أنعكس بشكل كبير على القدرة الشرائية لمواطني الاقليم بشكل أساس, الامر الذي

انعكس بشكل مباشر على حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي التي انخفضت بشكل كبير من 2.4 مليار دولار عام 2013 موزعة على 5 رخص أستثمارية الى 66 مليون دولار عام 2014 موزعة على 2 رخصة أستثمارية, وكما مبين في الجدول رقم (4) أدناه.

جدول رقم (4):الاستثمارات الاجنبية في الاقليم للمدة2014-2016

السنة	راس المال مليون دولار	نسبة الاستثمارات الاجنبية الى أجمالي الاستثمارات في الاقليم	عدد رخصالاستثمار الاجنبي الممنوحة
2014	66.2	%0.14	2
2015	790.55	%1.68	2
2016	40.02	%0.09	3
المجموع	896.77	%1.91	7

المصدر: هيئة الاستثمار- أقليم كردستان.

يتضح لنا مماورد أن أجمالي الاستثمارات الاجنبية المتدفقة للاقليم قد أنخفضت بنسبة 97.28% في عام 2014 عما كانت عليه في 2013.كما موضح بالشكل (1).

شكل رقم (1):حجم الاستثمار الاجنبي في أقليم كردستان2013-2014 (مليون دولار)

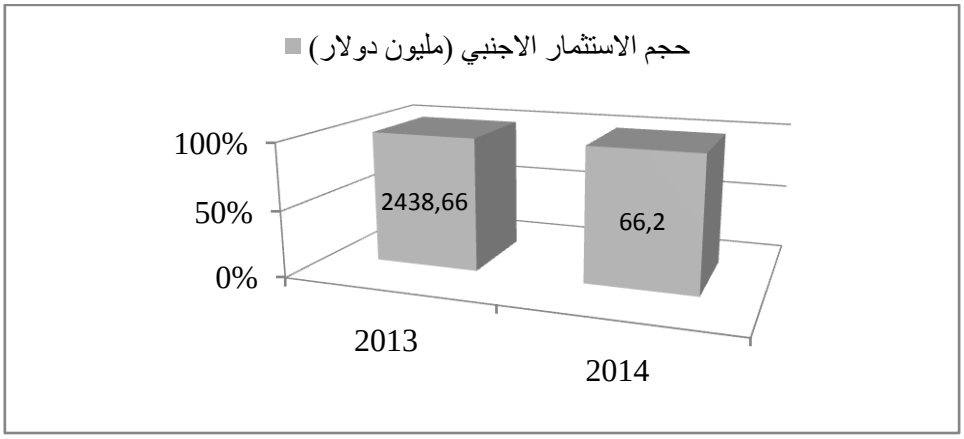

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً الى بيانات هيئة الاستثمار – إقليم كردستان

كما أن عدد الرخص الاستثمارية الممنوحة للشركات الاجنبية قد أنخفضت بالاقليم بنسبة 60% لنفس الفترة, نستنتج من ذلك حتما التاثير السلبي للازمة الاقتصادية التي بدأت في العراق والاقليم في عام 2014 على حجم الاستثمارات الاجنبية المتدفقة, وكما موضح بالشكل رقم (2) أدناه.

شكل رقم (2):الرخص الاستثمارية الاجنبية في أقليم كردستان2013-2014

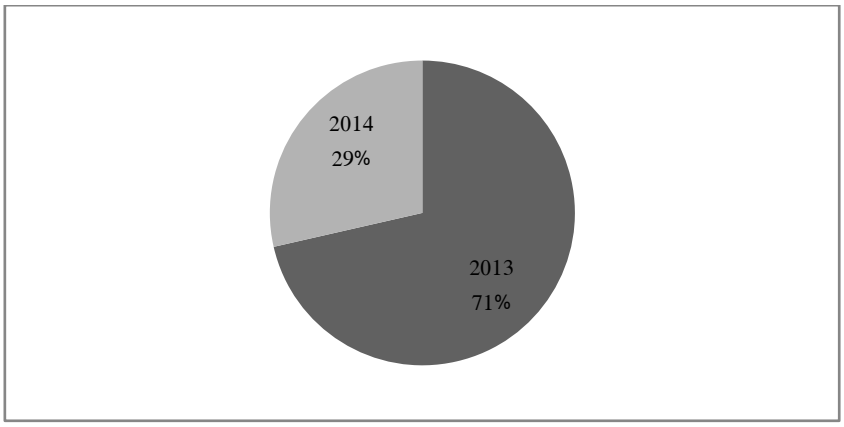

المصدر: من أعداد الباحث أستناداً الى بيانات هيئة الاستثمار – أقليم كردستان

الاستنتاجات:

1. يتضح مما ورد أنفاً ان الازمة الاقتصادية قد أثرت سلباً على تدفقات الاستثمار الاجنبي.
2. أن انخفاض أسعار النفط قد أثر بشكل كبير على حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي.
3. أنخفاض القدرة الشرائية من العوامل التي ساهمت بانخفاض تدفقات الاستثمار.
4. مايزال الاستثمار الاجنبي يشكل نسبة ضئيلة من حجم الاستثمار الاجمالي في الاقليم.
5. قطاعات الصناعة والمساكن أحتلت مراكز الصدارة في أهتمام الاستثمار الاجنبي ويمكن ان نعزو ذلك الى أزمة السكن في الاقليم.

التوصيات:

1. أبرام عقود طويلة الاجل لبيع النفط الخام من أجل ضمان أستقرار نسبي للايرادات النفطية.
2. أنتهاج سياسة مالية رشيدة وحكيمة يتم من خلالها ترشيد النفقات وتعظيم الايرادات.
3. المباشرة باجراءات الاصلاح المالي وخصوصا مايتعلق منها بالنظام الضريبي.
4. مكافحة الفساد بشكل أشكاله وتفعيل دور المؤسسات الرقابية بشكل أوسع.
5. تنويع مصادر الايرادات بما يضمن عدم الاعتماد على مصدر واحد يعرض الاقليم لتقلبات الاسعار وعدم الاستقرار.
6. تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأعطاء دور أكبر لها في الحياة الاقتصادية.
7. تقديم حوافز أكثر للمستثمرين الاجانب بما يضمن تدفق أستثمارات أجنبية أكثر على الاقليم.

المصادر

(1) Alasrag, H. (2005, December 01). Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries. Working Paper No. 83. Kuwait, Kuwait: The Industrial Bank of Kuwait.

(2) Kehal, H. (2004). Foreign Investment in Developing Countries. New York: Palgrave Macmillan Ltd.

(3) Feldstein, M. S. (1995). The Effects of Outbound Foreign Direct Investment on the Domestic Capital Stock. The Effects of Taxation on Multinational Corporations (p. 46). Chicago: University of Chicago Press.

(4) UNCTAD. (2011). Scope and Definition. UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements II. Geneva, Switzerland: United Nations.

(5) الزهراني, بندر,الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصاديفي المملكة العربية السعوديةدراسة قياسية للفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠), رسالة ماجستير في الاقتصاد, جامعة الملك سعود, 2004.

(6) Msaadawi, J. (2008). Conduct of Foreign Direct Investment, with a Reference to the Cases of Some Arab Countries Risk. Economic Research and Administrative, 161-195.

(7) السامرائي, هناء عبد الغفار, الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية- الصين انموذجاً, دار الحكمة, بغداد, 2002.

(8) Hassan, K. (2003). FDI, Information Technology, and Economic Growth in The MENA Region. Working Paper No.10th ERF. New Orleans, U.S.A: University of New Orleans.

(9) UNCTAD. (2004). State Contracts. UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements. Geneva, Switzerland: United Nations.

(10) Robinson, R. D. (1967). International Management. New York: Holt, Rinehart and Winston.

(11) L.S.Walsh. (1983). International Marketing. London: MacDonald and Evans.

(12) Ming, L. (2010). Study on Management of Construction Joint Venture. Management and Service Science (MASS), 2010 International Conference on (pp. 1-4). Wuhan: Institute of Electrical and Electronics Engineers.

(13)الهيئة الوطنية للاستثمار, العراق. investpromo.gov.iq

(14) هيئة الاستثمار- أقليم كردستان www.kurdistaninvestment.org